

مجلس داريا المحلي يدعو لوقف حرب الإبادة الجماعية في المدينة

الكاتب : أسرة التحرير

التاريخ : 20 أغسطس 2016 م

المشاهدات : 3781



بيان حول استهداف المشفى الميداني في مدينة داريا

بعد أيام قليلة من البيان الصادر عن المجلس المحلي لمدينة داريا، والذي يدعو الأمم المتحدة ومجموعة العمل الدولية ISSG للتدخل من أجل إيقاف الإجراء الذي يمارس ضد المدنيين المحاصرين في داريا منذ أربع سنوات، ولجوء مروحيات النظام السوري لقصف المدنيين ببراميل تحوي على النابالم المحرم دولياً لم تكن نتوقع أن أول استجابة لهذا النداء سوف تكون من النظام نفسه، من خلال تصعيده بقصف مكثف يستهدف المراكز الحيوية لاسيما مركز الدفاع المدني والمشفى الميداني الذي تعرض لاستهداف مباشر يوم الثلاثاء 16 آب 2016 بالبراميل المتفجرة وبراميل النابالم الحارق أخرجته عن الخدمة مؤقتاً، وعاود النظام قصفه مجدداً ليل الجمعة 19 آب 2016 بأربعة براميل نابالم أخرجته عن الخدمة بشكل نهائي، وهو المشفى الوحيد الموجود في المدينة والذي يقدم خدماته لـ 8300 مدني خلال سنوات الحصار الأربع. نذكر هنا بأنها لم تكن المرة الأولى التي يتم استهداف المشفى الميداني، إذ سبق أن تم استهدافه وإخراجه من الخدمة بشكل نهائي أربع مرات من قبل خلال سنوات الحصار.

إن استمرار النظام في انتهاك القانون الدولي الإنساني ومعاهدات جنيف و البروتوكولات الإضافية وسط صمت دولي و أممي يجعل المجتمع الدولي شريكاً في المسؤولية عن هذه الجرائم. إنه من العار حقاً أن يتواصل هذا الصمت المريب من المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG ومن كافة الدول والمنظمات المعنية عن تحديد هوية الأطراف التي تنتهك اتفاق وقف الأعمال القتالية والقرار الدولي (2254) كما حصل عند استهداف قوات النظام لمشفى يقدم أدنى الخدمات الطبية لمن هم بحاجة ماسة إليها، في واحدة من أشد المناطق المنكوبة في سوريا، وكذلك الامتناع عن اتخاذ أية خطوات عملية لإجبار هذه الأطراف على الوفاء بالتزاماتها التي نص عليها القرار.

إن سياسات التجاهل المتبعة وغياب الضغوط السياسية والقانونية المطلوبة لوقف تلك الجرائم التي تستهدف تدمير البنى التحتية ذات الأغراض الخدمية والمدنية والصحية، يشكل دليلاً على إنحطاط الواقع الدولي، وتردي إستجاباته الإنسانية والأخلاقية من أجل وقف الأعمال الوحشية التي ترتكبها قوات النظام. إنها تعبير مستمر عن إنهيار في منظومة القوانين والمؤسسات الأممية وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين، وعجز مشين عن إتخاذ أي خطوة لإنقاذ الشعب السوري طيلة السنوات الماضية ومحاسبة مرتكبي الجرائم.

في ضوء جريمة استهداف مشفى داريا بأسلحة محرمة دولياً، فإننا نطالب الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات ملزمة لوقف حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الأسد ضد السوريين والوقف الفوري لعمليات القصف العشوائي و إدخال المساعدات الانسانية والطبية فوراً إلى المدنيين داخل داريا.

العشوائي التي يقوم بها طيران العدوانين الروسي والأسدي، وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية للمدنيين.

وأضاف المجلس أن "المجتمع الدولي ينتهج سياسات التجاهل، مع انعدام الضغوط السياسية والقانونية المطلوبة لوقف الجرائم التي تستهدف تدمير البنى التحتية ذات الأغراض الخدمية والمدنية والصحية، وأضاف أن ذلك يشكل دليلاً على انحطاط الواقع الدولي، وتردي استجاباته الإنسانية والأخلاقية من أجل وقف الأعمال الوحشية التي ترتكبها قوات النظام. وأضاف المجلس أن هذا الصمت تعبير مستمر عن انهيار في منظومة القوانين والمؤسسات الأممية، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين، وعجز مشين عن اتخاذ أي خطوة لإنقاذ الشعب السوري طيلة السنوات الماضية ومحاسبة مرتكبي الجرائم.

مشيراً إلى أنه "من العار حقاً أن يتواصل هذا الصمت المريب من المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG ومن كافة الدول والمنظمات المعنية عن تحديد هوية الأطراف التي تنتهك اتفاق وقف الأعمال القتالية والقرار الدولي (2254)، وحصل عند استهداف قوات النظام لمشفى يقدم أدنى الخدمات الطبية لمن هم بحاجة ماسة إليها، في واحدة من أشد المناطق المنكوبة في سوريا، وكذلك الامتناع عن اتخاذ أية خطوات عملية لإجبار هذه الأطراف على الوفاء بالتزاماتها التي نص عليها القرار". هذا وتعرض داريا لهجمات عديدة بالطيران الحربي والمروحيات التي تلقي يومياً المئات من البراميل المتفجرة، وتأتي هذه الهجمات بالتزامن مع محاولة قوات الأسد اقتحام المدينة، وسط صمود أسطوري من قبل المجاهدين المدافعين عن المدينة.

صورة عن البيان:



المصادر: